

5.4 الأحكام التي تسهل وتعيق عمل وسطاء المعرفة

إن الأحكام التي من الممكن أن تعيق أو تساعد بعض وسطاء المعرفة هي ضمن نطاق سيطرتهم (مثل جوانب عملهم في العلاقة الموجودة بين طلب صناع القرار على الأدلة العلمية وإنتاجها من قبل الباحثين)، في حين أن البعض الآخر يقع فقط في مجال تأثيرهم. يمكن استخدام الفرص والتحفيز والكافيات لإطار عمل العلوم السلوكية من أجل تحديد الأحكام التي يمكنها أن تدعم وسطاء المعرفة (كما أنّ فقدان أي حكم من هذه الأحكام سيعرقل عمل وسطاء المعرفة).

قد تبدو الكفایات وكأنها الطريقة الأسهل ولكن هناك نقص ملحوظ في أنواع الكفایات المتعلقة بتوليفة الأدلة العلمية المشروحة في الفصل 4 (مثل التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة) . لا تتطلب العديد من الجامعات مهارة تطوير هذه القدرة بالتحديد وما يدعم هذه المقوله هو أن الحصول على شهادة الدكتوراه أو أي شهادة متقدمة لا يتطلب بالضرورة أن يكون حامل الشهادة متقدماً للمهارات الضرورية.

قد يكون هناك نقص في كل من الأحكام والتواضع والتعاطف. (3) تستطيع أن تتخذ الأحكام حول ماهية الدليل العلمي في سياق محدد إطار المنهجية البيازية (كما هو مبين في **القسم 4.7**) هذه الأحكام ممزوجة بشكل مثالى مع كل من التواضع (على سبيل المثال، قد تحتاج إلى تخفيف درجة يقيننا بشأن "ما ينجح" وكيفية وصوله إلى أولئك الذين يحتاجون إليه، في ضوء تحلينا للسياق على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات) والتعاطف (قد تحتاج أيضاً إلى التقليل من درجة اليقين لدينا في ضوء كيفية عرض الفرق التي تسعى لتحقيق الإنصاف للأدلة العلمية "الخاصة بنا" وكيف يصفون طرقهم الخاصة في المعرفة) في نهاية هذا القسم سنبيّن - للملف المتخصص بالجهات الداعمة لصناعة السياسات الحكومية - الأنواع الإضافية المطلوبة للطاقة الإنتاجية وذلك لتكون الأحكام المتعلقة بالسياسات ممزوجة بالتواضع والتعاطف.

- القدرة على اكتساب وتقدير وتكييف الدليل العلمي وتطبيقه جمیعاً تتضمن القدرة على:
- التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة (والأدلة المستخرجة من البيانات الأخرى) كما هو مبين في الفصل الرابع
- اتخاذ القرار بواسطة التواضع والتعاطف على ماهية الدليل العلمي في سياق محدد (مثل الحكم على الدرجة التي ينبغي أن تؤدي بها الأدلة إلى إعادة رسم "خريطة العقلية" بشأن التحدي وطرق التصدي له)
- الفرص المتاحة لاستخدام الأدلة العلمية (مثل الفرص السانحة، والهيئات الداعمة، والعمليات، ووقت التنفيذ)
- التحفيز لاستخدام الأدلة العلمية (مثل صناع القرار ذوي الدوافع الجوهرية وأو المحفزين)

الطلب على الأدلة العلمية

العلاقة بين العرض
والطلب في بيئه الوضع
الراهن

العلاقة بين العرض
والطلب في بيئه متقلبة
كما تعتقد اللجنة ما
(هو الحال الان)

تقديم الأدلة العلمية

- القدرة على الاستجابة لاحتياجات صناع القرار ووسطاء المعرفة من خلال الأدلة العلمية المثلث وذلك يتضمن القدرة على تحقيق التوازن بين الإستجابة والدقة
- فرصة لإنتاج الأدلة العلمية المطلوبة (على سبيل المثال، لسماع الحاجة إلى الأدلة العلمية التي تقع ضمن مجال الميزة النسبية للفرد، وتحديد الفرص السانحة، والوصول إلى وسطاء الأدلة العلمية الداعمة، والحصول على الوقت اللازم)
- التحفيز لإنتاج الأدلة العلمية التي من الممكن أن تصبح مفهومة ومتأثرة (منتجي الأدلة العلمية ذوي الدوافع الجوهرية وأو المحفزين، في الأوساط الأكاديمية، قد تكون المبادرات المتعلقة بمنحة خاضعة لمراجعة الأقران ومنشورات تم تكييف محتواها لتفضيل آثار استخدام الأدلة العلمية وأو النشطة التي تدعم استخدام الأدلة العلمية)

• في بيئه الوضع الراهن

- القدرة على الاستجابة لاحتياجات صناع القرار من خلال الأدلة العلمية المثلثى وذلك يتطلب القدرة على:
- تحديد الحاجة إلى الدليل العلمي
- مطابقة الأطر المناسبة للأدلة العلمية مع الاحتياجات
- اكتساب (أو دعم إنتاج) وتقدير الأدلة العلمية
- توضيبها وإثبات صناع القرار بها
- عقد حوارات تشاورية والقيام بعمليات أخرى تدعم الأحكام بخصوص ماهية الدليل العلمي في سياق محدد
- فرض لدعم استخدام الأدلة العلمية (الإضفاء إلى الاحتياجات للأدلة العلمية ونواخذ الفرص والوصول إلى الهيئات والعمليات الداعمة وتوفير الوقت للتنفيذ)
- التحفيز لدعم استخدام الأدلة العلمية (وسطاء المعرفة ذوي الدوافع الجوهرية وأو المحفزين، في الأوساط الأكاديمية، قد تكون المبادرات متعلقة بمنحة خاصة لمراجعة الأقران ونشرات تم تكييف محتواها لإيلاء الأهمية للتركيز على آثار استخدام الأدلة العلمية وأو الأنشطة التي تدعم استخدام الأدلة العلمية)

العلاقة بين العرض
والطلب في بيئه الوضع
الراهن

• في بيئه متقلبة

- الكفايات لتحضير الملف بهدف استخدام أكبر للأدلة العلمية وذلك لتحسين الهيئات الداعمة والعمليات والمبادرات التي تتضمن القدرة على:
- القيام بأنواع تبادل الأمثلة والعرض التوضيحية والتدقيق الداخلي للحسابات والمقارنات الخارجية
- الموضحة في [القسم 5.3](#) لبناء الملف
- تصميم وتطبيق (أو ملائمة) الهيئات، والعمليات، والمبادرات المتعلقة بالأولويات والإنتاج المشترك (بما فيها بيانات الأدلة الديمة، التوضيب والدفع وتسهيل الجذب والتبادل
- جعل الإتصالات وتيرية للهيئات التكميلية والعمليات والمحفزات (مثل أنظمة التحسين والإيكار)
- توفير الفرص لمؤسسة استخدام الأدلة العلمية وكذلك لاستخدام نظام دعم أكثر فعالية للأدلة العلمية (مثل الفرص السانحة والوقت المخصص للتنفيذ)
- التحفيز لمؤسسة استخدام الأدلة العلمية واستخدام نظام دعم أكثر فعالية للأدلة العلمية والذي بدوره يعتمد على التحفيز الجوهرى لا على الدوافع الجوهرية

العلاقة بين العرض
والطلب في بيئه
متقلبة

بالإضافة إلى الكفايات المتعلقة بتوليفة الأدلة العلمية؛ يحتاج داعمي صناع السياسات الحكومية إلى أربعة أنواع أخرى من الكفايات لإبلاغ الأحكام بخصوصية الدليل العلمي في سياق محدد.

تحليل السياسات

لتوسيع مشكلة في السياسة وأسبابها، ولتأطير الخيارات المتاحة لمعالجة المشكلة، ولتحديد إعتبارات التطبيق (التي [z](#) تتطرقنا إليها في [القسم 4.4](#))

تحليل الأنظمة

لفهم من يمكنه اتخاذ أنواع القرارات المتعلقة بالتحدي الآن (ترتيبات الحكومة)، وكيف تتدفق الأموال في مواجهة التحدي الآن (الترتيبات المالية)، وكيف تصل الجهات المبذولة لمواجهة التحدي الآن (على سبيل المثال، البرامج والخدمات والمنتجات) وإفاده من يحتاجون إليها (ترتيبات التسليم)؛ وفهم أي من ترتيبات النظام هذه قد تحتاج إلى التغيير

التحليل السياسي

لتحديد ما إذا كان هناك مشكلة قاهرة، سياسة قابلة للتطبيق وسياسة مواتية (أي فرصة سانحة) لاتخاذ إجراءات الآن؛ ولتحديد ما يتطلبه الأمر لفتح باب الفرص السانحة إذا لم يكن الوقت المناسب الآن

مشاركة أصحاب المصلحة

لفهم كيف لمجموعة واسعة من أولئك الذين سيشاركون في أي قرار أو يتأثرون به أن ينظروا إلى مشكلة السياسة وأسبابها، وخيارات معالجة المشكلة ، واعتبارات التنفيذ الرئيسية، وما يعتبرونه خطوات لاحقة لمختلف مؤسسات الدولة؛ من الناحية المثالية، يتم إبلاغ هذه المشاركة من خلال توليفات الأدلة والسياسات والأنظمة والتحليل السياسي الموصوف أعلاه ولكنها أيضًا منفتحة على طرق أخرى للمعرفة والتفكير بحيث تدعمها سياسات وإجراءات ممكنة لتضارب المصالح.

أطر العمل موجودة لدعم تحليل الأنظمة مثل تصنيف الأدلة العلمية لنظم المعرفة وتصنيف الأدلة العلمية لنظم المجتمعية، ولدعم تحليل السياسات مثل وضع الأجندة وتنمية نطاق عمل تطبيق السياسات

وسطاء المعرفة، كيري أولبرايت

موظفة حكومية دولية، شديدة الحب للإستطلاع والتعلم وتصفى حماسة بشأن اتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة والتفكير في النظم تساعد على فهم قيمة الأدلة للتنمية الدولية



أريد الاحتفال بالعديد من النجاحات التي حققناها بشكل جماعي في استخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية - قبل وباء كورونا وأثناءه - ولتشجيعنا جميعًا على مضاعفة جهودنا الآن بإضفاء الطابع المؤسسي على ما يجري بشكل جيد والتحسين في مجالات أخرى. لقد قطعنا شوطًا طويلاً في الماضي، على سبيل المثال، خمس سنوات في هيئات مختلفة من منظمة الأمم المتحدة، ولا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه في دعم استخدام الأدلة من قبل صناع السياسات الحكومية وغيرها من صناع القرار في الدول الأعضاء، في استخدام الأدلة في التوجيهي المعياري للأمم المتحدة والمساعدة الفنية، وفي تحقيق أقصى استفادة من الشراكات مع منتجي المنافع العامة العالمية، والتي هي موضوع العديد من الأقسام في الفصلين 5 و 6.

من ناحية عرض الأدلة، نحتاج إلى التعرف على نقطتين. أولاً، هناك توفر للباحثين بين الترويج للدراسات الفردية (غالبًا ما تكون دراساتهم الخاصة، مع ربط دراسات الحالة للتأثير بتمويل جامعي مُحسن) وتعزيز مجموعات الأدلة العلمية، بما في ذلك عمل "المنافسين". كما تتناول في [النوصيتيين 22 و 23](#)، نحتاج إلى إعادة زبارة الدوافر التي أنساثها المؤسسات الأكاديمية والمجلات للتأكد من أننا ندعم في المستقبل الترکيز على مجموعات الأدلة العلمية والعلوم المفتوحة. ثانياً، هناك توفر بالنسبة لوسائل المعرفة بين التمييز بين الأشكال المنفصلة للأدلة العلمية وإيجاد اللغة التي يمكن أن تلقي مناهج أكثر شمولية. في اليونيسف، نستخدم بشكل متزايد تعریفًا لبحوث التطبيق التي تتحدث عن توليد واستخدام الأدلة التي يشارك في قيادتها صناع القرار، ويتم دمجها في جميع خطوات صناعة القرار (وليس الخطوة 3 في [القسم 4.2](#) بما في ذلك التغذية في البرمجة التكيفية، ودمج أنواع الأنظمة التكميلية والتحليلات السياسية الموضحة في [القسم 5.4](#)، بالإضافة إلى ما يمكن أن أسميه التحليل السياسي الأوسع. يتضمن هذا التحليل السياسي تحليلات للثقافة وال العلاقات واتفاقيات القوة، ويمكنه الاعتماد على أدوات مثل تحليل الوضع ، وتحليل الشبكة المجتمعية، وتحليل القوة.